الجباية العادية كآلية لتمويل الخزينة العمومية في ظل جائحة كورونا
دراسة تحليلية للسنوات (2019-2022)

The ordinary collection as a mechanism for financing the public treasury in light of the Corona pandemic
Analytical study for the years (2019-2022)

نوري يوسف *
مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية
جامعة البليدة 2- الجزائر
ey.nouri@univ-blida2.dz

بضياف صالح
مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر
جامعة البليدة 2 - الجزائر
s.beddiaf@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/04 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/24 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول أثر الجباية العادية على تمويل الخزينة العمومية في ظل جائحة كورونا وهذا بتسليط الضوء حول الجباية العادية كمتغير مستقل وأثرها على تمويل الخزينة العمومية بإعتبارها متغير تابع، كما إعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي للإجابة عن الإشكالية المطروحة ،وقد حددت مدة الدراسة بأربعة سنوات بداية من ظهور الجائحة2019 الى غاية 2022، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الجباية العادية تعتبر مصدر من مصادر تمويل الخزينة العمومية ،وقد توصلت هذه الدراسة أيضا إلى أن الإيرادات الجبائية لم تغطي النفقات العامة لدولة وهذا من خلال العجز الملحوظ طيلة الفترة المدروسة، وأوصت الدراسة إلى تفعيل رقمنة وعصرنة الإدارة الجبائية، من أجل زيادة وتحسين المردود الجبائي ،خاصة في ظل القيود التي فرضتها جائحة كورونا.

الكلمات مفتاحية: جباية العادية ، خزينة العمومية، جائحة كورونا

تصنيف JEL: D92، G32.

Abstract:

The ordinary collection as a mechanism for financing the public treasury in light of the Corona pandemic This study aimed to shed light on the impact of regular collection on the financing of the public treasury in light of the Corona pandemic, and this is by shedding light on the regular collection as an independent variable and its impact on the financing of the public treasury as a dependent variable. The study is four years old, starting from the emergence of the pandemic 2019 until 2022, and this study concluded that the regular collection is a source of financing the public treasury, and this study also found that the fiscal revenue did not cover the public expenditures of the state and this is through the noticeable deficit throughout the studied period, and recommended The study aims to activate the digitization and modernization of the fiscal administration, in order to increase and improve the fiscal return, especially in light of the restrictions imposed by the Coronal pandemic for the years (2019-2022).

Keywords: regular tax, public treasury, corona pandemic

Jel Classification Codes: D92 ،G32.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

شهد العالم خلال كل حقبة زمنية انتشار وباء معين، ولعل فيروس كورونا كوفيد - 19 أكثر هذه الأوبئة انتشارا، فعلى الرغم من حداثته إلا أنه انتشر بشكل رهيب وخطير، وأضحى مشكلة صحية عالمية منذ ظهوره في مدينة ووهان الصينية شهر ديسمبر 2019، إلى أن أعلنت منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 على أنه جائحة عالمية، فأجبرت العديد من الدول على اتخاذ إجراءات وقائية صارمة في عدة مجالات تفاديا لتفشي وانتشار هذا الوباء، وأثار هذه الجائحة لا تنحصر على الصحة العالمية وتعداد الضحايا فحسب، بل أدت إلى شلل العديد من القطاعات، وحدوث أزمة ركود انكماش مفاجئ وتباطؤ في الاقتصاد العالمي، نتج عنه تراجع في معدلات الطلب العالمية من للنفط فأثر سلبا على العائدات لدول المنتجة والمصدرة للنفط.

لا سيما في ظل استمرار انتشار الفيروس والسلالات المتحورة منه في العديد من مناطق العالم تأثرت الجزائر إقتصاديا من جائحة كورونا بانخفاض وتراجع الإيرادات العامة للدولة المتأتية أساسا من الجباية البترولية، لذا برزت الجباية العادية كمصدرمن المصادر المهمة لتنويع لتمويل الخزينة العمومية، وأداة مهمة من أدوات الدولة والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها اقتصادية واجتماعية وسياسية

وعلى ضوء ما سبق سنقوم بدراسة مدى إسهام إيرادات الجباية العادية كمورد يتسم بالاستقرار النسبي في تمويل الخزينة العمومية في ظل جائحة كورونا، ومن هنا تظهر ملامح إشكالية بحثنا كالتالي:

1. 1.الإشكالية الدراسة:

ما هو أثر الجباية العادية على تمويل الخزينة العمومية في ظل جائحة كورونا خلال الفترة (2019-2022)؟

ومن أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالجباية العادية وماهي أهم مكوناتها؟.
- ماهية الخزينة العمومية وأهم مصادر تمويلها؟.
- ما مدى مساهمة الجباية العادية في تمويل الخزينة لتمويل الخزينة العمومية في ظل جائحة كورونا دراسة تحليلية للسنوات (2019-2022) ؟.

1. 2.الفرضيات:

- الجباية العادية هي الاقتطاعات التي تحصلها الدولة من الضرائب المباشرة والغير المباشرة والرسوم المماثلة .
- الخزينة هي الخزانة العامة للدولة وتعتمد في تمويلها على مختلف الضرائب والرسوم.
- واقع الجباية العادية قبل الجائحة يختلف عن مساهمها في ظل هذه الجائحة.

3.1.أهداف الدراسة: يسعى هذا البحث إلى وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- إبراز مكانة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية للدولة .
- التعرف على الخزينة العمومية ومصادره تمويلها.
- دراسة وتحليل حصيلة الجباية العادية في ظل جائحة كورونا ومدى مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية.

1. 4.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في ظل جائحة كورونا التى أدت الى إنهيار الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على البترول وتضرر الدول النفطية مما نتج عنه تراجع في المداخيل الجبائية فبرزت الجباية العادية كآلية لتمويل الخزينة العمومية .

1. 5.منهجية الدراسة: وقصد الإجابة عن إشكالية الدراسة إعتمدنا على المنهج الوصفي في عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالجباية والخزينة العمومية كما تطرقنا للمنهج التحليلي في تحليل حصيلة الجباية العادية خلال الفترة المدروسة مع إستخدام الجداول والأشكال البيانية

2. الإطار النظري للجباية العادية:

2. 1. تعريف الجباية:

يستخدم اصطلاح الجباية باختصار للإشارة الى مجموعة من الوسائل المادية والبشرية والتنظيمية المسخرة لفرض، ربط ،تقدير، وتحصيل الضرائب على اختلاف أنواعها وتقتضي ضرورة لتحليل الاقتصادي عادة استخدام لفظ مرافق لكلمة جباية دلالة عن تنظيم هذه الضريبة ،مصدر حصيلتها أو إيراداتها مثل الجباية العادية، جباية البترولية، جباية المحلية (عبد الله، 2012، صفحة 23)

2. 2. مفهوم للجباية العادية:

يعتبر موضوع الجباية أوسع نطاق من مفهوم الضريبة،إذ أن الجباية تشمل كافة الضرائب بأنواعها سواء كانت هذه ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى مختلف الرسوم،كما تعتبر الجباية إحدى الوسائل و التقنيات التي تستعمل لتحصيل مختلف الضرائب، لذلك يقال مثلا،"جباية الضريبة "

تتكون الإيرادات العامة من الإيرادات الضريبية (الجبائية) والإيرادات غير الضريبية (غير الجبائية)،وتتكون الإيرادات الضريبية من الإيرادات الضريبية المتأتية من الجباية العادية، والإيرادات الضريبية المتأتية من الجباية البترولية، وتختلف مصادر الإيرادات من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وإمكانياتها، ومصدرها في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية،إلا أن التدهور الذي عرفته سنة 1986نتيجة انخفاض أسعار النفط، حيث انتقل من 26.5دولار أمريكي سنة 1985إلى13.5 دولار سنة ،1986جعل السلطات المحلية تبحث عن بدائل لهذه الجباية، وهو ما جعلها تبحث في إصلاحات الجباية العادية وكيفية زيادتها (ششوي حسنى ،عبان شهرزاد، 2020، صفحة 95)

هي عبارة عن مجموع الاقتطاعات الجبائية التي تحصلها الدولة وتشتمل على: الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الضرائب على رقم الأعمال والضرائب الغير المباشرة، حقوق التسجيل والطابع،الحقوق الجمركية

2. 3. مكونات الجباية العادية

حدد المشرع الجزائري قائمة هذه الإيرادات في المادة 11من القانون 17/84المتعلق بقوانين المالية، وهي كالتالي (ششوي و عبان، 2020، صفحة 95):

- **الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:** وهي متكونة من كافة الضرائب التي تدخل صناديق الخزينة العمومية، وأهمها ضريبة الدخل الإجمالي وضرائب أرباح المؤسسات اللتان أحدثا بمقتضى الإصلاح الضريبي لسنة 1991.
- **الرسوم على رقم الأعمال :** تفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، وهي تحتوي على الرسم على القيمة المضافة أساسا، والرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على المنتوجات البترولية
- **الضرائب الغير المباشرة :** إذا كانت الضرائب على رقم الأعمال تعتبر ضرائب عامة على الإستهلاك تفرض على مجموع المواد الإستهلاكية،فإن الضرائب الغير المباشرة بمفهومها الضيق تعد ضرائب نوعية على الإستهلاك لا تنصب إلا على بعض المواد الإستهلاكية (كالذهب والكحول ....الخ)

- **حقوق التسجيل والطابع :** وهي التي تفرض على التداول القانوني بالأموال كنقل حقوق الملكية وحق الانتفاع، كما تفرض على التصرفات القانونية، أما حقوق الطابع فهي الضرائب المفروضة على الأوراق الرسمية (مدنية أو قضائية) والتي تتخذ شكل طابع جبائي .
- **الحقوق الجمركية:** تخضع لها مجموع السلع عند اجتيازها الحدود الوطنية بمناسبة استيرادها أو تصديرها

2. 4. العوامل المؤثرة في تطور الجباية العادية

2. 1.4 استخدام الضريبة لمعالجة الأزمات الاقتصادية :

يرى بعض الاقتصاديين أن الدولة تستطيع استخدام الضريبة في التخفيف من حدة فترتي الرخاء والركود في الدورة الاقتصادية، ففي فترة الرخاء تعمد إلى زيادة سعر الضرائب الموجودة وفرض ضرائب جديدة للوصول إلى غرضين:إنقاص الأرباح والدخول وبالتالي تقليل الاستهلاك، مما يحول دون الاندفاع في الإنتاج، أما الغرض الآخر فيتمثل في تمكين الدولة من تكوين احتياطي تستطيع إنفاقه في فترة الركود أما في فترة الركود، فتخفض الدولة من سعر الضرائب للتخفيف عن المشروعات في هذا الوقت الصعب حتى تتمكن من خفض أسعار منتجاتها فتزيد حركة التداول، بالإضافة إلى استخدام الدولة ما ادخرته في فترة الرخاء من حصيلة الضرائب في إنشاء المشروعات وخلق الأعمال التي تبعث الحياة من جديد في النشاط الاقتصادي (مليكاوي، 2017، صفحة 26)

2. 5.متطلبات تفعيل مردودية الجباية العادية في الجزائر

بعد التغيرات والإصلاحات في النظام الجبائي التي كان الهدف منها زيادة الحصيلة الجبائية العادية تبين أنه لم يكن في المستوى الذي طمحت إليه الدولة لذا يجب عليها التفكير في إصلاحات جبائية عميقة بغرض تفعيل مردودية الجباية العادية، وذلك من خلال النقاط التالية (سايح و عزوز، 2018، الصفحات 260-261)

- **التقليل من التهرب الضريبي** من خلال إجراءات وقائية تتصل بشمولية ووضوح ودقة التشريعات الضريبية وتعليماتها التنفيذية،وعقلانية وواقعية المعدلات والتعريفات، وتقييد الصلاحيات التقديرية للإدارة الجبائية للحيلولة دون تعسفها أو تواطئها مع المكلفين بالضريبة.
- **تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الجبائية** والإبعاد عن التعقيد في الإجراءات الجبائية حتى وإن استلزم الأمر تعديل التشريع المتعلق بذلك.
- **إعادة النظر في نظام التحفيزات** الجبائية على ضوء ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولتحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين من جهة أخرى، واقتصارها على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق زيادة في القيمة المضافة،وتمن المزيد من فرص العمل.
- **ترشيد الإنفاق العام** من خلال القضاء على ظواهر هدر المال العام والرشوة والوساطة والمحسوبية التي تفشت في الكثير من الهيئات والمؤسسات العمومية من خلال تطبيق النصوص التشريعية الصادرة بهذا الشأن.
- **ضرورة خصخصة المؤسسات العمومية** التي تفتقر إلى الفعالية باعتبارها تكلف مبالغ ضخمة من أجل تطهير ديونها وهو ما يتنافى مع الأهداف الرئيسية للإصلاح الضريبي

2. 6.التدابير والإجراءات الجبائية في ظل جائحة كورونا في الجزائر

أدرج في قانون المالية التكميلية لسنة 2020 تدابير جباية تهدف الى دفع عجلة الإقتصاد الوطني وكذلك لتوسيع الوعاء وتحسين المردودية وتبسيط الإجراءات الجبائية (قانون المالية، لسنة 2020) :

- ❖ تعديل نظام الضريبة الجزافية الوحيدة من خلال التخلي عن إجراء التعاقدي وتعويضه بالنظام التصريحي وتعديل مجال تطبيقها.
- ❖ واستبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة، وتعديل مجال تطبيقها وإخضاع لسلم تصاعدي.
- ❖ إعفاء كامل للأجور التي تقل أو تساوي 30ألف دج من الضريبة على الدخل الإجمالي مع منح تخفيضات للمبالغ التي تفوق ذلك المبلغ بقليل، ابتداء من الفاتح جوان 2020.
- ❖ إعادة إدراج تخفيض 25 % فيما يخص الرسم على النشاط المهني الممنوح لفائدة مؤسسات البناء والأشغال العمومية والري.
- ❖ الرفع من مبلغ الأعباء الهبات والإعانات الى 2مليون دج القابلة للخصم في تحديد الربح الجبائي والمقدمة نقدًا أو عينيًا لصالح المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الإنساني
- ❖ تمديد بصفة إستثنائية سنة 2020 آجال التصريحات الجبائية والجمركية ودفع الضرائب والرسوم المتعلقة بها دون تطبيق غرامات التأخير.
- ❖ مراجعة قاعدة 51/49 باستثناء القطاعات الاستراتيجية وأنشطة شراء وبيع المنتجات.
- ❖ ورفع من 24%إلى30% لمعدل الاقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر بهدف تشجيعها على فتح مكاتب بالجزائر.
- ❖ رفع التعريفات المطبقة فيما يخص الرسم على معاملات بيع السيارات الجديدة.
- ❖ إلغاء تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة وإقصاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات SKD/CKD المخصصة للصناعات لتركيب السيارات

3. مفاهيم عامة حول الخزينة العمومية

تمثل الخزينة العمومية الجهة أو الهيئة المعنية على السهر وتسيير الأموال عامة لدولة سوء من جهة تحصيل الموارد والإيرادات أومن جهة تنفيذ النفقات العمومية

3. 1.مفهوم الخزينة العمومية: مفهوم الخزينة العمومية مفهوم واسع لذا يصعب إيجاد تعريف ومفهوم موحد لها

3. 1.1.تعرف الخزينة العمومية

اختلفت تعاريف الخزينة العمومية باختلاف مقترحاتها والتي سنذكرها منها مايلي:

الأستاذ دنيدني يحي يقترح التعريف التالي:تعتبر الخزينة العمومية كيانا إداريا تابعا لوزارة المالية يقوم بالإجراءات الضرورية لتسيير مالية الدولة والوقوف على إيراداتها ونفقاتها (سخري، 2013، صفحة 9)

يقدمMichel Bouvier تعريفا للخزينة على أساس هذا المعيار بقوله: إن مصطلح الخزينة كهيكل إداري يمكن أن يفهم على شقين كلاهما مستخدم الأول واسع يجمع عدة مصالح بينما الآخر فهو ضيق في التعريف الموسع يمكن أن نقول أن الخزينة هي مجموع المصالح المالية التابعة للدولة الموضوعة تحت سلطة وزير المالية ومنظمة على أساس إقليمي فهذا التعريف يشمل في الإدارة المركزية مديرية الخزينة والسياسة الاقتصادية وكذا المديرية العامة للمحاسبة العمومية والوكالة القضائية للخزينة بينما على المستوى الضيق تعني المديرية العامة للخزينة على المستوى المركزي (Bouvier, 2006, p. 472)

3. 2. وظائف الخزينة العمومية : يمكن حصر وظائف الخزينة العمومية في النقاط التالية : (قاشي و ناصر، 2019، صفحة 27)

- **أمين صندوق الدولة** : تحقق الخزينة عمليات ترصيد الإيرادات ودفع نفقات الدولة ويكون ذلك وفقا للقانون العام والمحاسبة العمومية، وتتمثل هذه العمليات في استرجاع ما يخص الإيرادات والدفع للنفقات، وتنبثق من الخزينة عمليات أخرى تتمثل في حركات مالية تقوم بها في أي وقت وعبر التراب الوطني والتي يمكن تلخيصها أساسا في تسيير الأموال الجاهزة حتى يمكنها تلبية حاجيات السيولة لدفع النفقات .
- **مصرفي الدولة:** الخزينة تعتبر مؤسسة مالية للدولة؛ إلا أنها تحقق نشاط بنكي بأم معى الكلمة وتتمتع بمحفظة مكونة من إيداعات العديد من الممولين الذين يتمثلون في هيئات مصالح وخواص عليهم بإيداع أموالهم بموجب القانون عند المحاسبين العموميين للخزينة .
- **وظيفة الوصاية التقنية:** تقوم الخزينة بنوع من الوصاية التقنية على البنوك وشركات التأمين وصناديق الضمان الاجتماعي، إذ تقوم بالإشراف والتنظيم وإجراء عمليات تقييمية وتحليلية ،كما تقترح التصحيحات والتعديلات الضرورية لمشاريعها ومؤسساتها .
- **معالجة الإختلالات المؤقتة:** في حالة ما إذا وقع عجز في الخزينة أو عدم توازن بين الإيرادات والنفقات الموجودة في الميزانية، تتكفل الخزينة بتغطية هذا العجز باللجوء إلى الأموال المودعة في الخزينة،أذونات الخزينة أو سلف بنك الإيداع

3. 3. موارد الخزينة العمومية:

إلى جانب الموارد الأساسية التي تمثلها الضرائب بمختلف أنواعها العادية والبترولية، فإن الخزينة لها موارد أخرى تتمثل أساسا في: (بن غماري، 2018/2017، الصفحات 120-122)

- **الأرباح** التي تدفع لها من قبل الشركات التي تكون الدولة مساهمة فيها، وهي غالبا ما تكون في آخركل سنة عندما تقفل الحسابات وتدّون في الميزانيات النهائية
- **مداخيل مبالغ الإيجار الخاصة** بأملاك الدولة العقارية وكذلك مبالغ قيمة العقارات المباعة بمناسبة التنازل عن أملاك الدولة
- **فوائد القروض** التي تمنحها الدولة وكذلك التسبيقات وكل المجمدات المالية ملك الدولة في البنوك الأجنبية
- **الغرامات القضائية** التي تسلطها الدولة بمناسبة تطبيق النصوص الجزائية على مرتكبي المخالفات والجنح والجنايات وتتغير نسبة هذه الموارد بحسب المتابعات القضائية التي تباشرها الجهات القضائية في درجاتها الثلاث على المستوى الوطني.
- **ودائع مراسلي الخزينة** حيث ألزم المشرع الجزائري فئة من الأشخاص على إيداع أموالهم العمومية على مستوى الخزينة العمومية في حسابات بنكية وحصرهم في الدواوين والمؤسسات ذات الطابع الإداري وشركات التأمين والتعاضديات وصناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد والتوفير.
- **سندات الخزينة:** سند الخزينة هو دين قصير الأجل تصدره الدولة وتعرضه على الجمهور من أجل تسديدها ديونها،وتكون إصدارات هذه السندات محددة المدة تتراوح أحياننا بين 3أشهر الى سنة وذلك حسب الاحتياجات المالية للدولة، بحيث يكون إصدار هذه السندات لسّد الثغرات المالية وتلبية الحاجات

❖ **تسبيقات بنك الجزائر:** إن الخزينة العمومية تتجه أحيانا إلى بنك الجزائر التي يحوز على حساب على مستواه مفتوح لحساب الخزينة مثلها مثل جميع البنوك الأخرى، فالخزينة عندما تتأكد أن مواردها النقدية غير كافية لمواجهة النفقات الحالة تلجأ إلى بنك الجزائر من أجل أن يزودها بالنقود التي تحتاجها في شكل تسبيقات نقدية،كون أن بنك الجزائر يصدر النقود باعتباره بنك البنوك وذلك بتفويض من الدولة

4. دراسة تحليلية للحصيلة الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية في ظل جائحة كورونا للفترة (2019-2022)

سنسعى في هذا المحور الى التطرق واقع تحصيل ايرادات الجباية العادية قبل الجائحة وخلال فترة الجائحة ومدى مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية ودراسة معدل تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير في ظل تداعيات جائحة كورونا خلال فترة الدراسة والمحدد من سنة 2019 الى غاية 2022

4. 1. و اقع الجباية العادية قبل جائحة كورونا خلال الفترة (2014-2018).

يعد معرفة حصيلة مساهمة الجباية العادية مقارنة مع الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية قبل الجائحة أي خلال الفترة (2014- 2018) شيء مهم لمعرفة تداعيات جائحة كورونا على حصيلة الجباية العادية ودورها كآلية لتمويل الخزينة العمومية

الجدول رقم (01) تطور الجباية العادية قبل الجائحة خلال الفترة (2014- 2018) (مليار دج).

البيان	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الجباية العادية	القيمة	2091.5	2354.6	2482.2	2630.0	2648.5
	النسبة	36.45	46.14	48.58	43.49	39.23
الجباية البترولية	القيمة	3388.4	2373.5	1781.1	2177.0	2887.1
	النسبة	59.05	46.51	34.85	35.99	42.77
الإيرادات الأخرى	القيمة	258.5	374.9	846.8	1240.9	1215.8
	النسبة	4.50	7.35	16.57	20.52	18.00
الإيرادات العامة	القيمة	5738.4	5103.1	5110.1	6047.9	6751.4
	النسبة	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر من 2014 الى 2018

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حصيلة الجباية العادية سجلت تطورا ملحوظا إبتداءا من سنة 2014 حيث بلغت 2091.5 مليار دينار لترتفع تدريجيا بمبالغ متقاربة لتصل الى 2648.5 مليار دينار سنة 2018 ،و سبب هذا الارتفاع راجع للجهود التي بذلتها الدولة في تحسين مردودية الجباية العادية خاصة بعد تذبذب في حصيلة الجباية البترولية وهذا من خلال توسيع وتطبيق معدلات جديدة في الضرائب والرسوم منح إمتيازات وتخفيضات جبائية وكذلك تزايد عدد المكلفين بالضرائب بفعل برامج الإستثمارات العمومية لدعم النمو وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01)

الشكل رقم (01): تطور الجباية العادية قبل الجائحة خلال الفترة (2014- 2018)

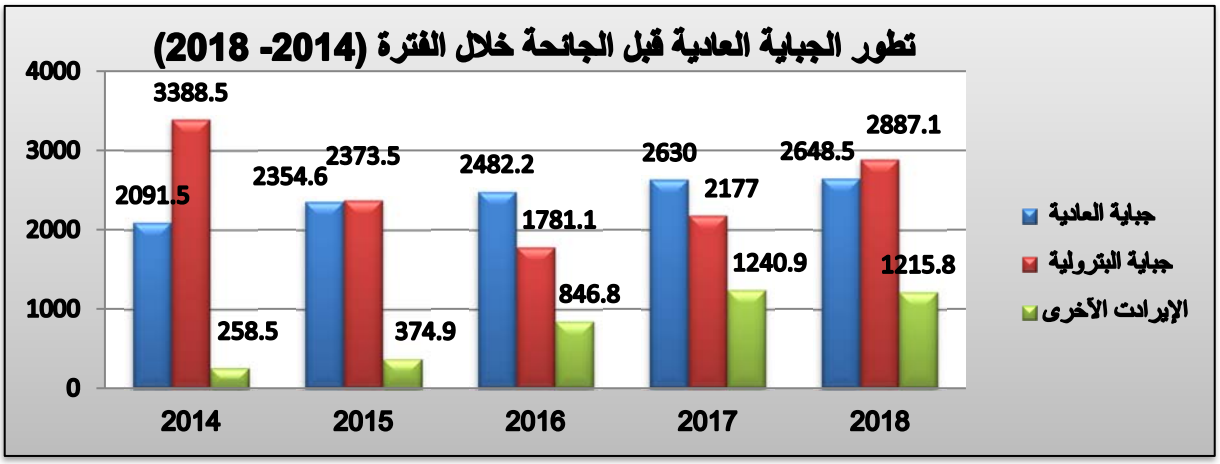

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول السابق يمكن تلخيص الإيرادات العامة لدولة ممثلة في الجباية البترولية والعادية والإيرادات الأخرى في شكل بياني يبين تطور الإيرادات قبل جائحة كورونا

3. 2. و اقع مكونات الجباية العادية قبل جائحة كورونا

الجدول رقم (02): و اقع مكونات الجباية العادية قبل جائحة كورونا خلال الفترة (2014-2018)

البيان / السنوات		2014	2015	2016	2017	2018
الضرائب على المداخيل والأرباح	القيمة	881,2	1 034,5	1 109,2	1 207,6	1 185,0
	النسبة	42.13	43.93	44.68	45.92	44.74
الضرائب على السلع والخدمات	القيمة	768.5	824.3	887.8	965.1	1064.4
	النسبة	37.74	35.00	35.76	36.70	40.18
حقوق التسجيل والطابع	القيمة	70,8	84,7	95,8	92,6	85,6
	النسبة	3.38	3.60	3.86	3.52	3.23
حقوق الجمركية	القيمة	370,9	411.2	389,4	364,8	313,5
	النسبة	17.73	17.46	15.68	13.86	11.84
الجباية العادية	القيمة	2091.4	2354.7	2482.2	2630.1	2648.5
	النسبة	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر من 2014 الى 2018

من الجدول السابق نلاحظ أن الضرائب المباشرة والممثلة في الضرائب على المداخيل والأرباح هي الأكثر تحصيلا بقيمة تتراوح من 881.2 الى1207.6مليار دينار لتأتي في المرتبة الأولى،وبعدها مباشرة الضرائب على السلع والخدمات بمقدار 768.5 سنة 2014 وصولا الى 1064.4 سنة 2018 ،أما الحقوق الجمركية جاءت في المرتبة الثالثة في قيمة التحصيل لكنها سجلت إنخفاض ملحوظ بحيث كانت قيمتها سنة 2015 تقدر بـ 411.2 مليار دينار أي بنسبة مساهمة 17.46% لتنخفض الى 313مليار دج ،ثم تأتي حقوق التسجيل والطابع بدرجة أقل لم تتجاوز4 مليار دينار أي بنسبة أقل من 4% خلال الفترة (2014-2018)

الشكل البياني رقم (02) :يوضح أكثر حصيلة مكونات الجباية العادية قبل جائحة كورونا

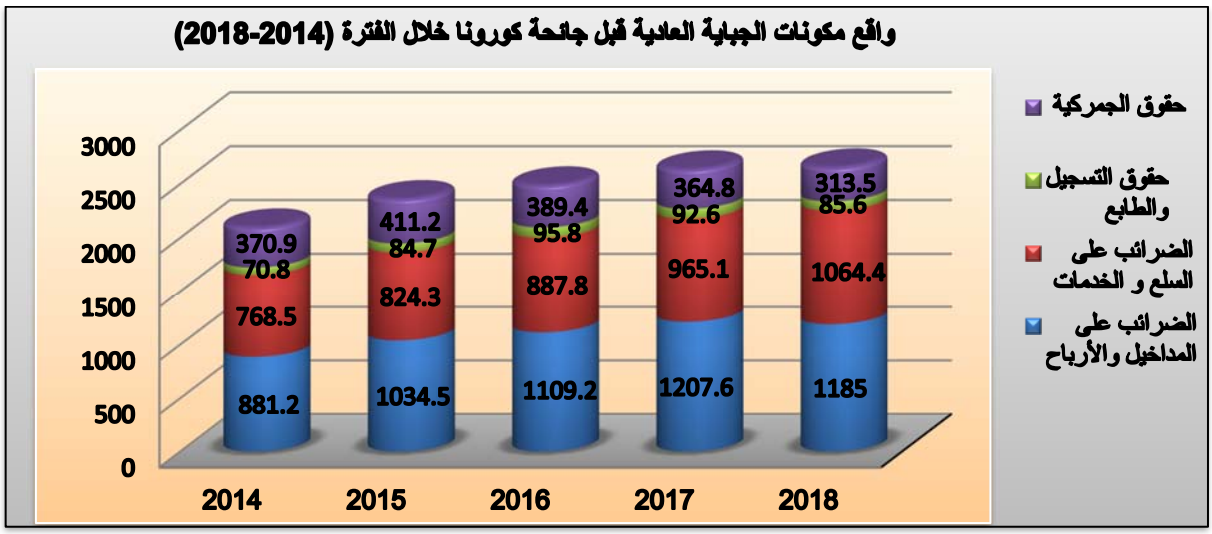

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول السابق

3.3.دراسة حصيلة الجباية العادية في ظل الجائحة

سنعمل على التعرف على حصيلة مكونات الجباية العادية أثناء فترة الجائحة أي خلال الفترة (2019-2022)

الجدول رقم (03): حصيلة الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية خلال الفترة (2019-2022)

السنوات	الجباية العادية					إيرادات العامة	نسبة جباية عادية في إيرادات العامة
	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	الحقوق جمركية	حقوق طابع والتسجيل	إجمالي إيرادات الجباية العادية		
2019	1.453.91	1130.08	348.88	108.54	*3041.41	6.507.90	%46.73
	% 47.80	% 37.16	% 11.47	% 3.57	% 100		
2020	1.428.44	1229.78	294.70	93.94	*3046.85	6.289.72	%48.44
	% 46.89	% 40.36	% 9.67	% 3.08	% 100		
2021	1254.15	1026.95	308.95	61.65	*2651.70	*5328.18	%49.76
	% 47.30	% 38.73	% 11.65	% 2.32	% 100		
2022	1191.07	1227.48	343.95	95.36	*2857.86	*5683.22	%50.28
	% 41.68	% 42.95	% 12.04	% 3.33	% 100		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات (2019-2022)

يتضح من الجدول أعلاه من خلال التقديرات في قانون المالية أن للضرائب المباشرة هي الأكثر تحصيلاً والممثلة في الضرائب على المداخيل والأرباح وذلك بمساهمتها بنسبة تتراوح من 41.68 % ،وصولا الى 47.80 % خلال الفترة الجائحة، أي بقيمة تتراوح من 1191.07 الى 1.453.91 مليار فتعتبر من أهم الضرائب مساهمة في الجباية وهذا راجع لنوع وطبيعة هذه الضرائب لأنها تقتطع من المصدر مما ساهم في زيادة حصيلتها الضريبية، تليها مباشرة الضرائب الغير مباشرة من حيث التحصيل أي بنسبة تتراوح من 37.16 % سنة 2019 وصولا الى نسبة 42.95 % أي مايعادل 1227.48 مليار دينار سنة 2022،ويرجع سبب إرتفاع قيمته أولا الى إتساع رقعة فرضه وثانيا لطريقة الدفع من خلال الفوتره والتي تتداول بين التجار وتستقر عند المستهلك ،أما الحقوق الجمركية سجلت إنخفاض ملحوظ بحيث كانت قيمتها سنة 2019 تقدر بـ 348.88 مليار دينار أي بنسبة مساهمة 11.47% لتنخفض خلال سنتي 2020و2021 أما في سنة 2022 قدرت بـ 343.95مليار دج ويرجع سبب

إنخفاض وتذبذب قيمتها الى تطبيق إعفاءات وإمتيازات جمركية،وكذلك قيود الإغلاق التى فرضتها الجائحة مما أدت إنخفاض الصادرات والواردات ليأتي في المرتبة الأخيرة حقوق التسجيل والطابع من المساهمة بنسبة أقل من 4% بحيث حددت قيمة التقديرات لسنة 2022 بـ 95.36 مليار دينار،ويمكن إيضاح حصيلة الجباية العادية في ظل جائحة كورونا من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم (03): حصيلة الجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية خلال الفترة (2019-2022)

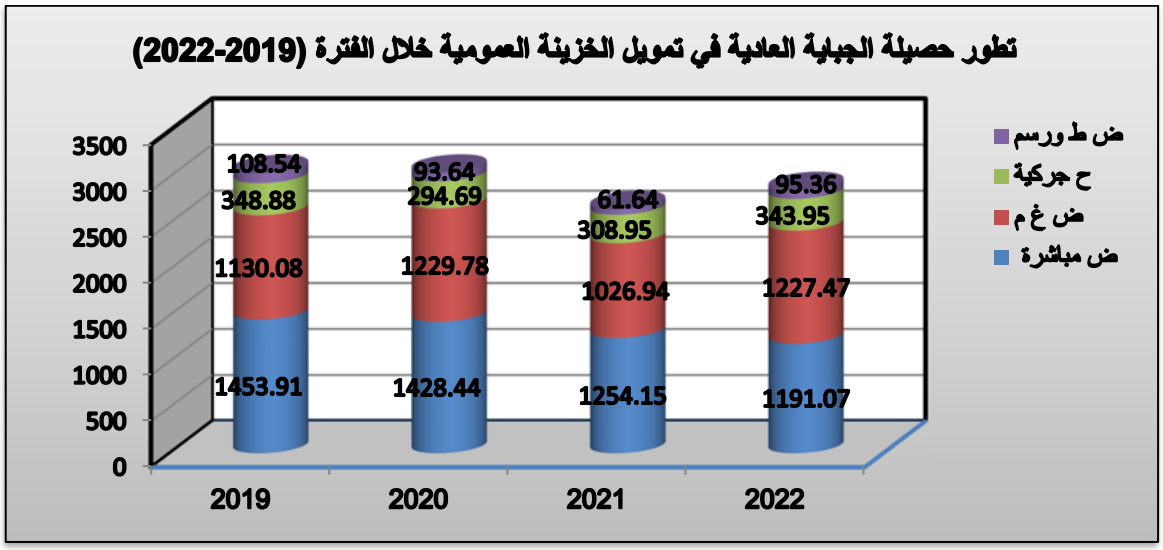

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

يتضح من خلال الشكل البياني أن الضرائب المباشرة والضرائب الغير المباشرة يتعبرٌ من أهم مكونات الجباية العادية وأكثرهم تحصيلا، أما حقوق الجمركية وحقوق الطابع والتسجيل فنسبة مساهمتهم قليلة وضئيلة مقارنة بباقي الضرائب الآخرى

3. 4.دراسة معدل تغطية الجبائية العادية لنفقات العامة خلال الفترة الجائحة

الجدول رقم (04): معدل تغطية الجبائية العادية لنفقات العامة خلال الفترة (2019-2022)

البيان السنوات	2019	2020	2021	2022
الإيرادات العامة	6586.50	4991.20	*5328.18	*5683.22
	%85.25	%67.69	%65.67	%57.64
الإيرادات الجباية العادية	2836.41	2531.96	*2651.70	*2857.86
	%36.71	%34.34	%32.68	%28.98
النفقات العامة	7725.47	7372.71	*8113.03	*9858.43

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للتقدير والسياسات التابعة لوزارة المالية والمنشورة على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz،تاريخ الإطلاع 2022/01/28 وقوانين المالية للسنوات(2021-2022)

يتضح من الجدول رقم(04) أن نسبة تغطية الإيرادات العامة لنفقات العامة في إنخفاض وتراجع ملحوظ ففي سنة 2019 كانت 85.25% ليتواصل هذا الإنخفاض الى 57.64% سنة 2022 وهذا راجع الى إستمرار إرتفاع النفقات العامة لدولة و إنخفاض المداخيل الجباية البترولية وتذبذب في إيرادات الجباية العادية ،مما أدى الى تسجيل عجز متواصل في الميزانية خلال الفترة (2019-2021) ،ونلاحظ كذلك إنخفاض وتدني معدل تغطية الإيرادات الجبائية العادية لنفقات العامة أي أقل من 36.71% فهو معدل قليل وينذر بالخطر، معا إستمرار عجز الميزانية وإستنزاف صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز المتواصل للميزانية

والشكل البياني رقم (05) يوضح أكثر نسبة مساهمة كل من الجباية العادية والإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة للدولة خلال هذه الفترة (2019-2022)

الشكل رقم (04): معدل تغطية الجبائية العادية لنفقات العامة خلال الفترة (2019-2022)

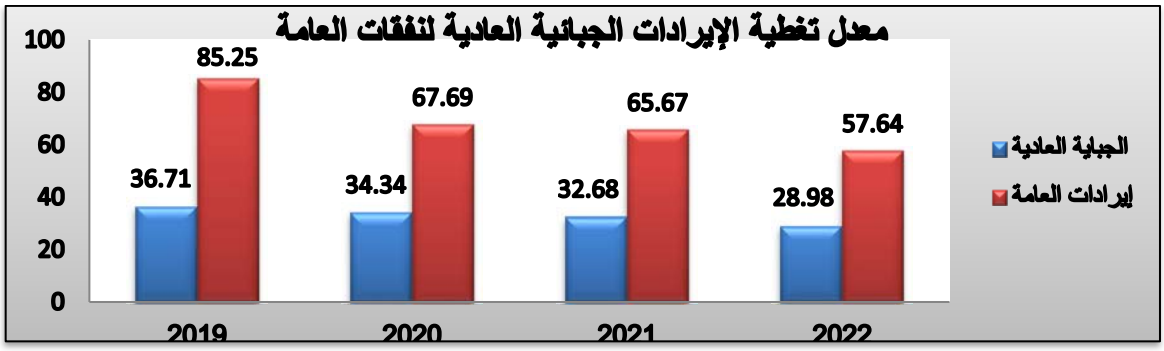

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول السابق رقم (04)

3. 5.دراسة معدل تغطية الجبائية العادية لنفقات التسيير خلال الجائحة

الجدول رقم (05): معدل تغطية الجبائية العادية لنفقات التسيير خلال الفترة (2019-2022)

البيان / السنوات	2019	2020	2021	2022
الجباية العادية	2836.41	2531.96	*2651.70	*2857.86
النفقات التسيير	4879.13	4742.44	*5314.50	*6311.53
معدل التغطية %	%58.13	%53.38	%49.89	%45.27

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للتقدير والسياسات التابعة لوزارة المالية والمنشورة على الموقع:-www.dgpp.mf.gov.dz،تاريخ الإطلاع 2022/02/28 وقوانين المالية للسنوات(2021-2022)

يتضح من خلال الجدول السابق أن معدل التغطية إيرادات الجبائية العادية للنفقات التسيير في سنة 2019 وصل الى 58.13% وهي أعلى نسبة محققة خلال سنوات الدراسة ،ليشهد بعد ذلك إنخفاض متواصل خلال السنوات التالية ليصل الى 45.27% وهي معدلات ضعيفة،ويرجع سبب إرتفاع نفقات التسيير الى زيادة منح و أجور التي خصصتها الدول لمواجهة هذه الجائحة، ومنه نلاحظ أن الجباية العادية لا تغطي حتى نصف نفقات التسيير وهو ما يفسره العجز المتواصل للميزانية العامة للدولة، مما يؤدي الى الاستعانة أو اللجوء للجباية البترولية التي تعرف حصيلتها عدم الاستقرار بسبب التقلبات التى تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية

والشكل البياني رقم (05) يوضح أكثر نسبة مساهمة كل من الجباية العادية والإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة للدولة خلال هذه الفترة (2019-2022)

الشكل رقم (05): معدل تغطية الجبائية العادية لنفقات التسيير خلال الفترة (2019-2022)

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول السابق

4. خاتمة:

تمت خلال هذه الورقة البحثية دراسة حصيلة الجباية العادية باعتبارها كآلية مهمة لتمويل الخزينة العمومية من خلال التعرف على مكونات وأهم الضرائب الأكثر تحصيلا للجباية العادية في ظل تداعيات جائحة كورونا،

4. 1.نتائج الدراسة: وقد سمحت هذه الدراسة الى الحصول على بعض الإستنتاجات التالية :

- ✓ الملاحظ من هذه النتائج هو أن الضرائب المباشرة والممثلة في الضرائب على المداخيل والأرباح هي الأكثر تحصيلا، إذ تعتبر من أهم الضرائب مساهمة في الجباية العادية، تليها مباشرة الضرائب الغير مباشرة ممثلة في الرسم على القيمة المضافة
- ✓ أدت إجراءات الإغلاق التي سببتها هذه الجائحة الى تراجع مداخيل الجبائية ونذكر منها حقوق الجمركية التي انخفضت برغم من مساهمتها القليلية مقارنة بالضرائب المباشرة في الجباية العادية؛
- ✓ والشيء الملاحظ أيضا والذي يشكل خطراً هو عدم تغطية الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة لدولة وهذا من خلال العجز الملحوظ طيلة الفترة المدروسة؛
- ✓ على ضوء النتائج المتحصل عليه يمكننا القول أن الجباية العادية تعتبر آلية مهمة في تمويل الخزينة العمومية

4. 2.توصيات الدراسة: وفي الأخير يمكن أن نورد جملة من التوصيات التي يجب إتباعها :

- ✓ تفعيل رقمنة الإدارة الجبائية من خلال الإعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني لرفع من حصيلة الجباية العادية خاصة في ظل القيود التي فرضتها جائحة كورونا؛
- ✓ مواصلة إعادة إصلاح النظام الضريبي من خلال عصرنة الإدارة الضريبية بهدف زيادة مردودية الجباية العادية لتصبح الضرائب سواء المباشرة أو الغير المباشرة آلية فعالة في لتمويل الخزينة العمومية؛
- ✓ تسهيل آليات التحصيل وإجراءات الرقابة الجبائية من أجل زيادة وتحسين المردود الجبائي؛
- ✓ العمل على تنويع الإيرادات الغير جبائية لتخفيف من الإعتماد على الجباية البترولية كمورد مهم لتمويل الخزينة العمومية

5. قائمة المراجع:

1. الحرتسي حميد عبد الله. (2012). تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي. دار زهران .
2. جبور علي سايح، وعلي عزوز. (2018). مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 14، الصفحات 251-262.
3. حسني ششوي، وشهرزاد عبان. (2020). أثر مداخيل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر:دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019. مجلة دراسات جبائية ، الصفحات 92-114.
4. سفيان سخري. (2013). النظام القانوني للخزينة العمومية (مذكرة ماجيستير). كلية الحقوق جامعة الجزائر3، الجزائر: جامعة الجزائر1.
5. مولود مليكاوي. (العدد 07 جانفي, 2017). متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر. مجلة الإقتصاد والتنمية .
6. ميلود بن غماري. (2018/2017). الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية . (أطروحة دكتوراه) . كلية الحقوق - جامعة أبو بكر بالقايد - تلمسان، الجزائر.
7. يوسف قاشي، وبن سنة ناصر. (ديسمبر, 2019). دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي (دراسة حالة خزينة ولاية البويرة). مجلة الأوراق الإقتصادية ، صفحة 27.
8. Bouvier, M. (2006). *finances publiques.* LGDJ - Paris: 8edition.

a. تقارير بنك الجزائر من 2014 الى 2018

b. بيانات المديرية العامة للتقدير والسياسات التابعة لوزارة المالية والمنشورة على الموقع: www.dgpp-mf.gov.dz

c. قوانين المالية للسنوات(2021-2022). وقانون المالية التكميلي (لسنة 2020)،التدابير الجبائية في ظل جائحة كورونا المنشورة على الموقع:www.dgpp-mf.gov.dz